1- النظرية التطورية:

لقد طورت النظرية التطورية للمنشأة من طرف كل من Sidney Winter & Richard Nelson في 1985، وانطلقت من مبدأ أن المحرك الأساسي للمؤسسة ليس الربح بل بإرادتها الحيوية بالتعايش Survie البقاء، مثلها مثل أي كائن حي حسب نظرية داروين في تطور الكائنات. ويقترح كل من Winter & Nelson دراسة الميكانيزمات للتكيف داخل المؤسسات، وكذا قدرتها على الابتكار، إضافة إلى التعلم، وتنظيمها الداخلي. وتعرف المنشأة التطورية حسب Winter & Nelson " مجموع الديناميكيات للكفاءات"، والمؤسسات تختلف فيما بينها في مجموع المعارف المحصلة عبر عدة سنوات. وهنا يطرح الباحثين التساؤل لماذا هذا الاختلاف في خصائصها، وسلوكات أفرادها، وكذا أدائها؟ والإجابة عن هذا السؤال تتمثل في التحليل لديناميكيات التحصيل المعرفي وكذا الكفاءات الخاصة التي تمتلكها المؤسسات. فكفاءات المؤسسات تتشكل من الروتين، و savoir faire و تكنولوجياتها والتي لا تصدر.

إن الظهور الحقيقي للتيار التطوري الحديث بدأ مع كتاب Nelson & Winter بعنوان النظرية التطورية للتغير الاقتصادي An Evolutionary Theory of Economic Change (1982)، واقترحا فيه مجموعة من المبادئ الهامة، منها:

- **العقلانية المحدودة للوكلاء الاقتصاديين:** لا تعتبر عقلانية كاملة مثل ما ينادي بها النيوكلاسيك، بل تعتبر محدودة بالمعارف غير الكاملة والقدرات المحدودة.
- **التعلم:** وهذا للجوء الأفراد للتعلم بعدة وسائل في الميدان، والبحث والاطلاع.
- **التنوع:** والذي يدل على أن الأفراد يشكلون مخزونا متنوعا وغير كامل من المعارف مما يؤدي إلى وضع استراتيجيات مختلفة لكل منهم، فالمؤسسات مثلا تطبق استراتيجيات مختلفة في التمويل، التجارة أو في البحث والتطوير.
- **التحديد والاختيار:** والذي يتعلق باختيار الوكلاء الاقتصاديين مختلف الاستراتيجيات والتكنولوجيات والأسواق وبمعارف محدودة.

فالتطوريون يعتقدون بخلاف النيوكلاسيك أن الوكيل مهما كان فهو لا يملك المعلومات الكافية والوافية، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى الحالة المثالية أو إلى حالة التوازن الثابت والدائم مثلما هو الحال عند ناش Nash أو Pareto. وعلى المنظمات أن تهتم بالروتين (كالإنتاج، التوظيف، الترويج، البيع أو البحث والتطوير)، والتي تشكل في مجملها قدرات المنظمات.

ويطور Nelson & Winter النظرية البديلة لتعظيم الربح الناتج عن تحليل المنظمة، والنموذج المثالي لهما هو افتراض أن النموذج التطوري يعمل لاختبار الروتينات الداخلية للمنظمة وهذا الروتين يتضمن الأنشطة الفنية للمنظمة، كالإنتاج، وإجراءات التوظيف، وطلب المخزونات، أو السياسات المرتبطة بالبحث والتطوير... إلخ. وهذه الروتينات تلعب دورا رئيسا في النظرية التطورية البيولوجية، فهي تعمل كمخزونات معمرة نسبيا للمعارف والمهارات، بل هي بمثابة الذاكرة التنظيمية للمنظمة. وفي المقابل يجب الاهتمام بالابتكار لأن سلوكيات الأعمال لا تكون فقط بالروتينات، فالسلوك غير المنتظم وغير القابل للتقدير يتلائم مع هذه النظرية. كما تقوم هذه النظرية على البحث لإدخال التغييرات في روتينات المنظمات، وتفترض مستوى أولي للربحية، فإذا كانت المنظمات مربحة بشكل كاف عليها أن تحافظ على روتيناتها الموجودة، وأن تبحث عن الوسائل التي تساعدها في ذلك. وإذا انخفضت الربحية عليها أن تستثمر في البحث والتطوير لاكتشاف طرق جديدة، مع أن هذه الطرق قد تعود عليها بالخسارة.

إن مصطلح الروتين في هذه النظرية يغطي ثلاث مكونات أساسية:

- الروتينات التي تحدد السلوكيات في المدى القصير للمنشأة (وهنا يستخدم الباحثان مصطلح العمليات التشغيلية المعيارية Procédures Opératoires Standards في 1995).
- الروتينات التي تقود قرارات الاستثمار للمنشآت والتي تحدد من أجل ضمان تطوير ربحية المنشآت.
- الروتينات التي تحدد ميكانيزمات لاختيار السلوكيات المستقبلية، هي تترجم قدرة نشاطات البحث والتطوير، وهذا النوع الأخير يضمن سيرورة التطور، ونضج نشاط المنشأة.

2- نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات:

4-1 نظرية التسوية:

هذه النظرية جاءت انطلاقا من الانتقاد المزدوج لكل من النظرية النيوكلاسيكية، والمفاهيم التقليدية للماركسية، فبالنسبة للأولى الأبحاث للتسوية تركز على العلاقة مع السوق ناتجة عن البناء الاجتماعي وليست نتيجة الالتقاء التلقائي للمتعاملين الاقتصاديين (Boyer2001). أما بالنسبة للمفاهيم الماركسية، فإن نظرية التسوية تأخذ بفكرة أنه يجب التفرقة بين علاقة الإنتاج، رأس المال والعمل وعلاقة التاجر.

إن نظرية التسوية تبدأ انطلاقا من النقد الشديد والجذري للنظرية النيوكلاسيكية التي تركز على مبدأ أن السوق هو المنظم Auto-régulateur ، وفرضية تجانس السلوكات.

2- نظرية اقتصاد الاتفاقيات:

نظرية اقتصاد الاتفاقيات هي نهج نظري في الاقتصاد يركز على دراسة الصفقات والعقود بين الأفراد والشركات، وكيفية تأثير هذه العمليات على السلوك الاقتصادي وتوزيع الثروة. إليك نظرة عامة حول هذه النظرية:

1. **تكوين العقود:**

- تركز نظرية اقتصاد الاتفاقيات على دراسة كيفية تكوين العقود بين الأطراف والشروط التي تحكمها.
- تعتبر العقود وسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية وتحديد الحقوق والالتزامات بين الأطراف.

2. **عمليات التفاوض:**

- يدرس اقتصاد الاتفاقيات كيفية عمليات التفاوض التي تؤدي إلى تحقيق الصفقات وتوقيع العقود.
- تعتبر عمليات التفاوض عاملًا مهمًا في تحديد شروط العقود وتوزيع الفوائد بين الأطراف.

3. **السلطة والتأثير:**

- تشدد نظرية اقتصاد الاتفاقيات على دور السلطة والتأثير في عمليات التفاوض وتحديد شروط العقود.
- يعتبر فهم توزيع السلطة وتأثير الأطراف عاملًا مهمًا في تحليل كيفية تشكل العقود وتفاعلاتها.

4. **العقود والعلاقات الاقتصادية:**

- يتناول اقتصاد الاتفاقيات دراسة العقود والعلاقات الاقتصادية بين الأطراف بمختلف أشكالها، مثل الشراكات والتعاونيات والمنظمات.